مستقبل لبنان والعلاقات السورية الأمريكية أهم بنود قمة سمو ولي العهد

المملكة تدعم دمشق وتقود تحركاً دبلوماسياً لدفع العلاقات السورية الغربية

□ القاهرة - مكتب الجزيرة - علي البلهاسي:

تترقب الأوساط السياسية ما ستسفر عنه نتائج القمة السعودية السورية التي ستعقد بين صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني والرئيس السوري بشار الأسد والتي تاتي في إطار زيارة سمو ولي العهد لدمشق آخر محطات جولته الغربية والعربية وتكتسب القمة السعودية السورية القادمة اهمية خاصة بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في تسوية الأزمة اللبنانية وتحقيق الانسحاب السوري الكامل من الأراضي اللبنانية وتعتبر القمة حلقة في سلسلة المشاورات الثنائية المتبادلة بين الجانبين حول تطورات الأوضاع بالمنطقة وتطورات الأزمة اللبنانية حيث سبقتها قمة مماثلة عقدت بالرياض في إطار زيارة الرئيس الأسد للمملكة أوائل مارس الماضي أبلغ خلالها سمو ولي العهد عزم دمشق على الانسحاب عسكرياً وامنياً من لبنان.

ومن المتوقع أن يجري صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز محادثات مع الرئيس بشار الأسد يطلعه خلالها على نتائج محادثاته مع الرئيسين جاك شيراك وجورج بوش التي استبقها الرئيس السوري بإيفاد نائب وزير الخارجية وليد المعلم إلى الرياض حاملاً رسالة ركزت على التزام سورية سحب قواتها الأمنية والعسكرية من لبنان وإيفاء كل متطلبات القرار ١٥٥٩ المتعلقة بسورية كما ينتظر أن تركز القمة على مستقبل الأزمة اللبنانية والتعاطي السوري معها في ضوء المؤشرات الإيجابية التي لمسها ولي العهد حول الموقف الأمريكي الفرنسي من سوريا بعد الانسحاب الكامل لقواتها من لبنان. حيث تدعو أمريكا وفرنسا سورية إلى استخدام نفوذها السياسي في لبنان بطريقة إيجابية لإنجاح الانتخابات اللبنانية وتشكيل الحكومة في الوقت الذي بدات فيه سوريا بالتحرك الدبلوماسي لتحسين علاقاتها مع المجتمع الدولي حيث قام السفير المعلم بزيارة اواخر الشهر الماضي إلى برلين وفيينا واجرى حوارات صريحة عن علاقات سورية مع أوروبا وامريكا فيما زار رئيس هيئة تخطيط الدولة عبد الله الدردري البرلمان الأوروبي لطرح وجهة نظر دمشق للدفع باتجاه توقيع اتفاق الشراكة السورية - الأوروبية وهو ما اثمر عن مناخ إيجابي تسعى الرياض ودمشق لاستغلاله لتحقيق نتائج إيجابية على صعيد الملف اللبناني وملف العلاقات السورية بالمجتمع الدولي وتجنيب دمشق الضغوط الأمريكية التي ما زالت تتعرض لها ويعتقد بان زيارة ولي العهد السعودي لسورية تستهدف تشجيع الأسد على تحقيق ما ابداه من نيات إيجابية في مجالي الإصلاح الداخلي والتعاون الإقليمي خصوصاً إزاء التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس السوري بشار الأسد

دور المملكة محوري لحل الأزمة اللبنانية ودفع عجلة السلام بالمنطقة
العلاقات الثنائية بين البلدين حققت طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة

تفعيل اتفاق الطائف

ويري المراقبون ان التنسيق السعودي السوري في المرحلة الحالية بعد انتهاء سحب القوات السورية من لبنان أصبح مهما وتعتمد عليه أطراف دولية كثيرة في أن يكون له دور كبير في تسوية الأزمة اللبنانية ويعد اتفاق الطائف الذي احتضنته ورعته المملكة العربية السعودية وساهمت في تنفيذه المرجعية الأولى التي تستند إليها السيادة اللبنانية كمرجع نهائي يستمد منه اللبنانيون وفاقهم الوطني بعد الحرب الأهلية الطاحنة ومنذ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري الذي يعد عرّاب اتفاق الطائف صعدت المعارضة اللبنانية احتجاجاتها ضد الحكومة مطالبة بالرجوع إلى اتفاق الطائف الذي يعد الشرعية الأولى والنهائية وهو ما يطالب به ايضاً المجتمع الدولي. وقد أكدت التطورات الأخيرة على الساحة اللبنانية الحاجة الماسة إلى تفعيل اتفاق الطائف الذي يحظى باجماع حوله من قبل القوى السياسية المختلفة في لبنان حيث يحسم تطبيق الاتفاق والالتزام به الكثير من قضايا الخلاف القائمة على الساحة اللبنانية سواء فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية والانتخابات القادمة أو فيما يتعلق بالعلاقة مع سوريا.

فمع ظهور حكومة جديدة في لبنان وتوقع البدء في إعداد قانون جديد للانتخابات يأتي الحديث حول اتفاق الطائف الذي تعود إليه الحكومة مستندة إلى ما ورد فيه كي يكون قانون الانتخاب ضماناً لصحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب اللبناني ويحذّر المراقبون من المحاولات التي تجرى لتاويل اتفاق الطائف بحسب المصالح السياسية ويؤكدون ان اتفاق الطائف كل لا يتجزأ ويجب العودة إلى مصادره الأساسية ويمكن القول إنه اتفاق المصالحة والعيش المشترك والسيادة والاستقلال والحريات الخاصة والعامة وهو النظام البرلماني الديموقراطي الذي يشترط التمثيل الصحيح في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات ومبادىء فصل السلطات تاسيساً على نهائية الوطن وضمان حقوق الإنسان بالإضافة إلى تحقيق تقدم حضاري عبر اللامركزية الإدارية الموسعة والإنماء المتوازن، ومن ياتي التاكيد على أهمية الدور السعودي الذي رعى اتفاق الطائف منذ ولادته ليكمل جهوده من أجل تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي اللبنانية. أما فيما يتعلق بالعلاقات اللبنانية السورية فقد نظمها اتفاق الطائف وفق ما جاء فيه على أساس انها (علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما استناداً إلى ذلك) ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فقد أكد اتفاق الطائف على أن الأمر يقتضي (عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا او جعل سوريا مصدر تهديد لأمن لبنان في اي حال من الأحوال وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً او مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه او أمن سوريا وان سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه لا تسمح باي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته) ولا شك أن التنسيق السعودي السوري في هذه المرحلة سيؤكد على تنفيذ ما جاء بالاتفاق حول هذه المسالة والتزام الطرفين به.

العلاقات الثنائية

ويري المراقبون أن زيارة سمو ولي العهد لدمشق بعد القاهرة تاتي في إطار محاولة إحياء القمم الثلاثية التي توقفت منذ مدة طويلة وكانت تجمع زعماء كل من سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية، أو ما يعرف بالمثلث العربي، في إشارة إلى مركزية هذه الدول وأهميتها في محيطها العربي كذلك تعتبر الزيارة تاكيداً على قوة العلاقات الثنائية التي تجمع بين المملكة وسوريا في ظل ما تردد عن توتر في هذه العلاقات بعد حادث اغتيال الحريري حيث توقع المحللون أن تتاثر العلاقات السعودية السورية بعد اغتيال الحريري باعتبار الحريري كان يمثّل جسراً جامعاً ونقطة التقاء بين البلدين إلا أن ذلك لم يحدث بفضل قوة العلاقة التي اتسمت بالاستقرار لسنوات طويلة وتعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد للسعودية في يناير الماضي ثم زيارة ولي العهد السعودي لسوريا هذا الشهر في فترة زمنية قصيرة منذ اغتيال الحريري دليلاً قوياً على متانة هذه العلاقات وحرص البلدين على استمرارها.

وسبق أن تعرضت العلاقات بين البلدين لاختبار بعد غياب الرئيس حافظ الأسد إلا ان موقف المملكة وقتها اكد حجم الأهمية التي توليها القيادة السعودية لاستقرار النظام في دمشق وعكس قبل ذلك حجم الحضور العربي للمملكة فبعد أشهر قليلة من وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة حرصت المملكة على تقديم عدة مبادرات لدعم الرئيس بشار اقتصادياً وسياسياً في ظل أجواء قلقة وتحليلات شككت في إمكان استمرار الاستقرار في سوريا بعد غياب حافظ الأسد. وتكررت فيما بعد مثل هذه الرسائل السياسية والاقتصادية، فزار صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران دمشق بهدف تقديم التهنئة للرئيس الجديد مع بداية عهده، وقبلها كان صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني أول الواصلين إلى دمشق اثر إعلان وفاة الرئيس حافظ الأسد في العاشر من حزيران ٢٠٠٠، وحينها بقي ثلاثة أيام حتى انتهاء مراسيم التشييع. ولم يمض شهر واحد حتى عاد لزيارة دمشق ثانية، وكان أول مسؤول عربي يصل بهدف تقديم التهنئة باسم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والحكومة والشعب السعوديين للدكتور الأسد بمناسبة انتخابه رئيساً لسوريا وادائه اليمين الدستورية وفيما بعد تمت ترجمة اقتصادية كبيرة لهذه الرسائل السعودية وشهدت العلاقات بين البلدين تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة في مختلف المجالات.

القضية الفلسطينية محور ثابت في جولات سمو ولي العهد العربية والعالمية

المبادرات السعودية للسلام ركيزة التحرك العربي

رسائل الملك عبد العزيز للسلام ومبادرات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد من ثوابت السياسة الخارجية للمملكة

سمو الأمير عبدالله بن عبد العزيز في لقاء سابق مع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني

سمو ولي العهد في لقاء سابق مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس

□ القاهرة - مكتب (الجزيرة) - عثمان أنور:

منذ تاسيس المملكة على يد الملك عبد العزيز - رحمه الله - وهي وحتى الآن تحمل على كاهلها القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والرغبة الدائمة في إحلال السلام والاستقرار بالمنطقة ومنذ تاسيس المملكة وهي سباقة في طرح مبادرات السلام التي تصير من مرتكزات التحرك العربي منذ رسائل الملك عبد العزيز إلى روزفلت وترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٨م حتى مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد عام ١٩٨١م وإلى مبادرة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز والتي تبنتها قمة بيروت وصارت من الثوابت السياسية العربية.

رسائل السلام

تبدأ المبادرات السعودية من أجل السلام برسائل الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة إلى روزفلت وترومان رئيس الولايات المتحدة وإلى غيره من رؤساء دول العالم عام ١٩٣٨م وقد عبّرت هذه الرسائل عن مدى إدراك المؤسس الأول لخطورة قيام دولة يهودية على الأرض العربية وعلى حساب الشعب الفلسطيني وكذلك إدراكه المبكر أن إقامة مثل هذه الدولة سيؤدي إلى تعكير السلام والاستقرار في هذه المنطقة وقد استشعر الملك عبد العزيز الخطر الكامن في تقرير اللجنة البريطانية عام ٣٨ بهدف تقسيم فلسطين إلى ثلاثة اقسام احدها عربية تحت الإدارة البريطانية والآخران تنشا فيهما دولتان إحداهما عربية والأخرى يهودية عندئذ أدرك عبد العزيز خطورة هذه على حقوق الشعب الفلسطيني وبعث برسالة مطولة إلى الرئيس روزفلت فند فيها دعوى اليهود التاريخية بحقهم في فلسطين واكد فيها على حقوق العرب وقال في رسالته: إن عرب فلسطين ومن ورائهم سائر العرب بل وسائر العالم الإسلامي يطالبون بحقهم ويدافعون عن بلادهم ضد دخلاء عنهم وعنها ومن المستحيل إقرار السلام في فلسطين ما لم ينل العرب حقوقهم.

ولعل مطلب الملك عبد العزيز منذ أكثر من ٦٠ عاماً لا يزال يشكل المطلب العربي الحالي وكذا المطلب السعودي الذي صار من ثوابت سياسة المملكة حتى الآن ومع تداعيات الأحداث وتعقدها في المنطقة ودخول القضية الفلسطينية مسارب شتى ودهاليز متعددة وتعرض الأراضي الفلسطينية لاعتداءات متكررة جاءت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عام ١٩٨١م التي أكدت على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمتها القدس وفي إقرار السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة كما قدّم الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية مشروع المبادرة في منتصف شهر فبراير عام ٢٠٠٢م وتطالب المبادرة بالسلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل إلى ما وراء ٤ يونيو ١٩٦٧م وإقامة الدولة الفلسطينية وقد تبنتها قمة بيروت واكد القادة العرب تمسكهم بها كاملة دون اجتزاء بوصفها الطريق الأمثل للتوصل إلى حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط وطالبوا بضرورة أن يستند التحرك العربي على الساحة الدولية على المبادرة ومرجعية مدريد والأرض مقابل السلام والقرارات الدولية وقد أصبحت المبادرة من الثوابت في السياسة العربية منذ طرحها وقد عكست المبادرة خطاً ثابتاً في سياسة المملكة العربية السعودية لأنها تتواصل مع مبادرات سعودية عديدة تضامناً مع القضية الفلسطينية منذ بواكيرها.

خطوات ملموسة

مبادرات خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين من أجل السلام واستقرار منطقة الشرق الأوسط لم تظل حبيسة الأقوال أو الإدراج إذ تم تفعيلها على أرض الواقع وواكبتها وسبقتها وتبعتها تحركات دبلوماسية سعودية نشطة على مستويات عديدة وقنوات متعددة حيث أخذت القيادة السعودية على عاتقها توجيه وتنفيذ هذا التحرك وتحويله إلى فعل مؤثر وكانت مبادرة السلام التي طرحها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني وقد تبنتها عملياً القمة العربية التي عقدت في بيروت وأصبحت مطلب كافة القادة والرؤساء العرب وعلى هذه الأساس تحرص المملكة العربية السعودية على ترجمة رؤيتها واقعياً وتفعيل العمل العربي لنقله إلى مرحلة متقدمة من التعاون الصادق والعمل على راب تصدعاتها دوماً والمملكة سباقة في هذا ووفق هذه الرؤية تسد الذرائع أمام إسرائيل ولا تتيح لها فرصة التنصل من التزاماتها وتعهداتها فالرؤية السعودية محددة وتلقى القبول العربي ويستعرضها ولي العهد في كافة زياراته إلى بلدان العالم وآخرها كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حيث التاكيد على تحقيق السلام والاستقرار في الأرض الفلسطينية ووضع حد للصراع العربي الإسرائيلي كذلك تحقيق الاستقرار والأمن في العراق وكافة البلدان العربية.

وتدرك المملكة العربية السعودية جيداً ان إسرائيل هي المستفيد الأول من حاله الفوضى والعبث والإرهاب في المنطقة العربية وبالفعل قد استفادت إسرائيل كثيراً من هذه الحالة كما استفادت طويلاً من الضعف العربي وقدمت نفسها للمجتمع الدولي كبديل عن العالم العربي وإدراكاً لكل ذلك تاتي القضية الفلسطينية والبحث عن حلول لها في مقدمة اهتمامات سمو ولي العهد وتاتي زيارته للقاهرة في إطار جولته العربية بعد جولته العالمية تاكيداً على هذا التوجه كذلك إدراك ما تشهده المنطقة من متغيرات وتحديات جد خطيرة تواجه الدول العربية في الفترة القادمة سواء على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي او ما يحدث في العراق والسودان ولبنان والحديث عن الإصلاحات السياسية العربية أو ظاهرة الإرهاب التي تعاني منها دول العالم وأمام كل هذه التحديات كان لا بد من تحرك المملكة الفعال وهو بالفعل فعال لتميز دورها ولثقلها السياسي ومكانتها الكبيرة التي تتمتع بها في قلب المنطقة ولمكانة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين لدى كافة دول العالم وكذلك بشهادة كافة المحافل الدولية التي حضرها ولي العهد حيث تشيد بحكمة وحنكة القيادة السعودية وتاتي جولة سمو ولي العهد العربية لتتاكد كثافة الجهود السعودية كما أن زيارة مصر تؤكد تطابق الرؤية والتوجه في دفع وتحريك عملية السلام ودفع الرؤية الأمريكية لتفعيلها وتحويلها بما يخدم القضايا العربية حيث لا بد من ضغط أمريكي كامل على شارون لتنفيذ التزاماته وتنفيذ وتفاهمات شرم الشيخ حيث تحمل المملكة العربية السعودية على عاتقها إقرار السلام والاستقرار في المنطقة وبذل الجهود لصالح الأمة العربية والإسلامية والعمل على بلورة موقف عربي واضح له تاثيره ونفوذه في المنطقة والعالم.

المحافل الدولية تشيد بحكمة القيادة السعودية وحفاظها على الحقوق العربية